

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النص الآتي:

”مادة ١٢ - يعاقب بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها كل من امتنع عن إمساك الدقة المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السادسة أو سجل فيه معلومات غير صحيحة أو أثبت بيانات ناقصة لا يمكن معها معرفة مصدر الجهاز وكذلك امتنع عن إرسال الكشوف المشار إليها في تلك الفقرة أو تأخر في إرسالها عن الميعاد المقرر“ .

ويعاقب بذات العقوبة كل من قام بمعينة أو إصلاح أى جهاز بالمخالفة لأحكام الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ رجب سنة ١٣٨٢ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٢

عمد عضوية أعضاء الغرف التجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تمد عضوية أعضاء الغرف التجارية الحاليين لمدة تتيم

في ١٢/٧/١٩٦٣

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به

من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ رجب سنة ١٣٨٢ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه النص الآتي :

”تسرى أحكام هذا القانون فيما عدا الأراضي الفضاء على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة مستأجرة من المالك أم من مستأجر لها وذلك في عواصم المحافظات والبلاد المعتمدة مدنا

بالطبق لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ أما القرى فلا تسرى عليها أحكام هذا القانون إلا بقرار من وزير الإسكان والمرافق بناء على طلب المحافظ المختص“ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ رجب سنة ١٣٨٢ (٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢

بمعدّل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن أجهزة استقبال الإذاعة التلفزيونية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن أجهزة استقبال الإذاعة

التلفزيونية المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى المادة ٦ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠

المشار إليه فقرة جديدة نصها كالتالي :

”ولا يجوز للأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى معائنة أو إصلاح أى جهاز إلا إذا كان الرسم المقرر عليه بهذا القانون مدفوعا وعليهم أن يثبتوا في سجل خاص البيانات الدالة على أداء الرسم المستحق على الجهاز وتاريخ أدائه“ .